

هل تدفع الأوضاع المتدهورة نحو إعلان دستوري في الجنوب؟

الأمور؟ هناك احتمالان واران، وبالنظر للأطراف الفاعلة التي تمتلك القدرة على المبادرة، وهما طرفان في الأغلب المملكة العربية السعودية والمجلس الانتقالي الجنوبي، فالأول في متناوله تصويب الأوضاع من خلال إعادة مراجعة سياسته مع الملف اليمني خاصة مع شركائه في المجلس الرئاسي والحكومة وحتى الانتقالي وبالتالي مدعو لرأب الصدع ومساعدة حلفائه على التماسك وتجاوز الأزمات الاقتصادية والسياسية وتنسيق الجهود لدعم مساعي المجتمع الدولي والأمم المتحدة لرعاية عملية سياسية تؤسس لسلام عادل وشامل، وهذا أحد السيناريوهات.

وهناك احتمال آخر وهو الأصعب، وهو أن تمارس المملكة سياستها غير الواضحة بتفاهم بذلك حجم الأزمات الاقتصادية وتعمق الخلافات الداخلية بين حلفائها في لواء الشرعية، وبالتالي تضع أطرافه أمام حالة التفكك والانهيار والتي ستدفع بالمجلس الانتقالي نحو اللجوء لاستتراك مخاطر وتبعات ذلك الانهيار من خلال الترتيب لإعلان دستوري في المحافظات الجنوبية يخول بموجبه بتشكيل حكومة إنقاذ جنوبية لإدارة الجنوب والتي يمكن أن يسندها للهيئة التنفيذية العليا التي أعلن تشكيلها مؤخرًا والمؤلفة من مجموعة الوزراء والنواب الجنوبيين ومحافظي المحافظات الجنوبية، إضافة إلى جملة من الإجراءات والتدابير المصاحبة للإعلان، ومنها إعادة هيكلة قوات الأمن والجيش والإطاحة بقيادة المنطقة العسكرية الأولى الموالية لجماعة الإخوان المسلمين أو توجيه ضربة عسكرية منظمة وخاطفة لتمكنه من بسط نفوذه وسيطرته على جميع المحافظات الجنوبية، وهذا سيناريو آخر محتمل.

تظل السيناريوهات والاحتمالات أعلاه نظريات واردة وغير واردة وتظل اجتهادات في تحليل وقراءة وتفسير جملة النشاط والحراك السياسي الذي يمكن من خلاله استشراف بعض فصول ما يحمله المستقبل فإن انضحت الصورة وثبت صحة إحدى المقاربات فهناك ملحق آخر تفصيلي حول ما يتطلبه كل احتمال ليحقق أهدافه.



السيناريوهات المحتملة

يبدو أن للحديث بقية، فالمجلس الانتقالي الذي لقيت علاقته خلال السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا مع المملكة، خاصة مع نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان، ويظهر من خلال تعاويه المرن مؤخرًا رغبتنه في تعزيز هذه العلاقة، تصطدم اليوم مع سلوكيات السفير الذي يبدو أنها تدفع نحو تقويض العلاقة وتأزيمها في الفترة المقبلة والدفع بالأوضاع نحو منحى غير واضح يعمق الأزمة ويضع البلاد نحو احتمالات وسيناريوهات عديدة، خاصة في ظل ترددي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، فما هي هذه السيناريوهات؟

يرى البعض أن تخبط المملكة في إدارة ملف اليمن وتدخلاتها الأخيرة فضلا عن الاعتقاد السائد اليوم لدى الشارع اليمني والجنوبي حول تجاهلها للأوضاع الاقتصادية وعدم التزامها بتغطية مرتبات الجيش والأمن بصورة منتظمة فضلا عن تجميد العمل على الجوانب التنموية فيما أطلق عليها حزمة المسار السريع، تضع المجلس الرئاسي والحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي مجتمعين تحت ضغط شعبي كبير، وتدفع إلى تفكك هذه السلطات لعدم القدرة على تماسكها وصمودها في مواجهة التحديات، وهنا يبرز السؤال: إلى أين تتجه

مباشرة مع مؤسسات الحكومة الشرعية، غيرت من أسلوبها واتجهت نحو دعم إنشاء كيانات ومكونات في المناطق الجنوبية، فسخرت الإمكانيات لدعم ما أطلق عليه مجلس حضرموت الوطني، كذلك الحال في محافظة شبوة وعدن، ووجهت إعلامها وقنواتها لتسليط الأضواء على هذه الكيانات، ليبقى السؤال هنا: هل حققت المملكة ما كانت ترغبو أن تحصده من هذه الخطوات؟ وكيف تقبلت وتعاملت القوى الجنوبية خاصة الانتقالي مع هذه التحركات؟

القوى الجنوبية وعلى وجه الخصوص المجلس الانتقالي وكما يبدو أنه لم يكن يتوقع أن تثير خطواته وتحركاته في تعزيز الجبهة الداخلية، حفيظة المملكة، ويعزرو البعض ذلك لعدم تشاور الانتقالي مع المملكة وطمانتها مسبقا، غير أن المجلس الانتقالي تعامل مع الموقف بكل موضوعية وواقعية ولم ينسق نحو مربع الاتهامات مع المملكة وحاول أن يقلل من شأن ذلك من خلال توجيه أنصاره بتنظيم فعاليات جماهيرية ضخمة في عدد من مناطق الساحل والوادي لتأكيد نفوذه وقوته في حضرموت وصعوبة تجاوزه في المناطق الجنوبية، فهل انتهت الحكاية عند هذا الحد أم لا زال هناك بقية؟

استهداف ميناء الضبة بشبوة قبل نحو عام.

دفعت التحركات والتفاهمات السعودية الحوثية، القوى الفاعلة جنوبا، وخاصة المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي أدرك مبكراً أهمية السير باتجاه مواز والعمل على تعزيز الجبهة الداخلية والإصطفاف الجنوبي، وهو ما تحقق له من خلال نجاحه في ضم عضوي مجلس الرئاسة البحسني والمحرمي لقوام مجلسه، فضلا عن استيعاب المكونات الجنوبية وإشراكهم في هيئاته بعد إعادة هيكلة المجلس، إضافة إلى جمع القوى السياسية والمدنية الجنوبية على ميثاق شرف لخارطة طريق حدد معالم وملامح الدولة الجنوبية الجديدة.

خطوات المجلس الانتقالي باتجاه تعزيز الإصطفاف الجنوبي والتي كانت تهدف في إحدى جوانبها - حسب تصريحات قيادته - إلى ترتيب البيت الجنوبي استعدادا للانخراط في أي مساعٍ وجهود أممية أو إقليمية لتحريك العملية السياسية والمشاركة من خلال فريق جنوبي موحد في أي مباحثات أو مفاوضات لبحث سبل السلام الشامل في اليمن يبدو أنها لم تنسجم مع توجهات المملكة وتعارضت مع أهدافها، وهو ما ظهر بصورة جلية من خلال جملة الخطوات والإجراءات المتسارعة في المناطق الجنوبية. فالمملكة التي ظلت تتعامل بصورة

الأمناء/ خاص:

يبدو أن الوضع الراهن الذي تشهده المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الشرعية في اليمن من تقلبات وتطورات على مستوى الجانبين السياسي والاقتصادي ستضع البلاد أمام سيناريوهات عديدة في الأيام القليلة المقبلة.

جملة التطورات الأخيرة التي طفت على السطح، والتي كشفت خلالها الأطراف اللاعبة والمؤثرة على الملف اليمني عن أوراقها وتوجهاتها بصورة جلية، والتي يمكن الإشارة إليها من خلال التحركات السعودية المكثفة نحو تعزيز التفاهمات مع جماعة الحوثيين، خاصة في ظل إعادة العلاقات مع إيران مؤخرًا، فالمملكة التي نجحت في عقد اتفاق مع الحوثي في وقف التهديدات على الأراضي والمنشآت السعودية منذ قرابة العام، مقابل وقف طلعات الطيران وضمان استمرار فتح ميناء الحديدة ومطار صنعاء، ومؤخرًا فتح الرحلات التجارية البرية والجوية مع الحوثيين، وترغب في إيجاد صيغة تفاهم أكبر لوضع حد للأزمة في اليمن والخروج منه بأقل الخسائر، اتجهت مؤخرًا بقوة نحو الجنوب في محاولة لتطويع الانتقالي والضغط عليه نحو قبول الاشتراطات الحوثية ومن بينها دفع مرتبات الجيش والأمن التابعين للحوثيين من عائدات نفط حضرموت وشبوة ومأرب.

هل حققت المملكة أهدافها؟

اتجاه تحركات المملكة جنوبا بعد جملة التفاهمات أنفة الذكر مع الحوثيين هل حققت للمملكة أهدافها؟ أو هل ممكن أن تحقق ذلك مستقبلا؟

القارئ للأوضاع قد يرى أن تحركات المملكة جنوبا والتي أتت على غير عاداتها، أحدثت إرباكا داخليا، لكنها لم تحقق أهدافها، كما يمكن القول إنها ساهمت في تأزيم الأوضاع داخليا وتوسعة حجم التباينات والخلافات داخل أطراف الشرعية نفسها، فضلا عن تعميق الأوضاع الاقتصادية التي تفاقمت جراء تراجع عائدات الموانئ جنوبا بعد رفع الحصار عن ميناء الحديدة والإخفاق في إدارة ملف تصدير النفط الخام الذي يرفد خزينة الدولة سنويًا بمليار ونصف دولار، بعد

قسم التقارير
د. سالم لعور

مدير الإخراج الفني
مراد محمد سعيد

مدير التحرير
غازي العلوي

رئيس التحرير
عدنان الأعجم

المشرف العام
د. صدام عبدالله

الأمناء

alomana2013@gmail.com

الاراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175